الأمم المتحدة

A/60/PV.43

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٤٣**

الخميس، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٠.

البند ١١٢ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:

(أ) **انتخاب عشرين عضواً في لجنة البرنامج والتنسيق**

مذكرة من الأمين العام (A/60/216)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرحب بكم هذا الصباح. وأنا أعلم أن أصدقاءنا المسلمين يترقبون حلول هذا المساء، وإنني ممتن بصورة خاصة للحلوى التي وضعها الوفد السوري على مقعد الرئيس.

عملاً بمقرر الجمعية العامة ٤٥٠/٤٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وبناء على ترشيحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ستنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق.

والوثيقة المعروضة على الجمعية تتضمن ترشيحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لملء الشواغر في اللجنة، والتي ستنشأ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ عند انتهاء مدة عضوية البلدان التالية: الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، باكستان، البرازيل، بنن، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، سويسرا، غابون، كندا، كوبا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، نيكاراغوا، الهند. وهذه الدول مؤهلة لإعادة انتخابها مباشرة.

وأود أن أُذَكِّر الأعضاء بأنه بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ستظل الدول التالية أعضاء في اللجنة: الاتحاد الروسي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جمهورية كوريا، زمبابوي، الصين، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان. وبالتالي، فهذه الدول الأربع عشرة غير مؤهلة للترشيح في هذه الانتخابات.

كما أود الآن أن أُذَكِّر الأعضاء بأن الدول التالية رشحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

الدول الأفريقية الأربع المرشحة لملء الشواغر الأربعة هي: بنن وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-59023 (A)

والسنغال. والدول الآسيوية الأربع المرشحة لملء الشواغر الأربعة هي: إندونيسيا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وباكستان والهند. ودول أوروبا الشرقية الثلاث المرشحة لملء الشواغر الثلاثة هي: أرمينيا وبلغاريا وبيلاروس. والدول الأربع من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المرشحة لملء الشواغر الأربعة هي: الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وكوبا. والدول الثلاث من أوروبا الغربية ودول أخرى المرشحة لملء الشواغر الخمسة هي: إيطاليا والبرتغال وسويسرا. وأرجأ المجلس ترشيح الدولتين المتبقيتين إلى موعد لاحق.

ووفقاً للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري، ولا يجوز فيها تقديم مرشحين. ومع ذلك، أود أن أُذَكِّر بالفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، وبموجبها تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، قاعدة، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ولأن أحداً لم يطلب ذلك، ولا أرى ما ينم عن ذلك في القاعة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على أساس الاستغناء عن إجراء اقتراع سري؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن عدد الدول المرشحة من بين الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى يتساوى مع عدد المقاعد التي يتعين ملؤها في كل من تلك المجموعات، أو لا يزيد عليها.

وعليه، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تعلن أن الدول التي رشحها المجلس من بين الدول الأفريقية والدول الآسيوية ودول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول أوروبا الغربية ودول أخرى، أي: الأرجنتين، أرمينيا، إندونيسيا، أوروغواي، إيران (جمهورية– الإسلامية)، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بنن، بيلاروس، جمهورية أفريقيا الوسطى، جنوب أفريقيا، السنغال، سويسرا، كوبا، الهند، قد انُتِخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أهني الدول الثماني عشرة التي انتخبت أعضاء في لجنة البرنامج والتنسيق. أما بالنسبة للشاغرَين المتبقيين من بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى، فيمكن للجمعية العامة أن تبت فيهما بناء على ترشيح المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدولتين عضويين من تلك المنطقة. وبذلك نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند الفرعي (أ) من البند ١١٢ من جدول الأعمال.

(أ) انتخاب تسعة وعشرين عضواً في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د–٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ ومقرر الجمعية ٤٠٦/٤٣ المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، ستشرع الجمعية الآن في انتخاب ٢٩ عضواً في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عوضاً عن الأعضاء الذين تنتهي فترة عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

إن الأعضاء الـ ٢٩ المنتهية ولايتهم هم الاتحاد الروسي والأرجنتين وألمانيا وأنتيغوا وبربودا وإندونيسيا وأوروغواي وبلجيكا وتشاد والجمهورية التشيكية والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا ورومانيا وزامبيا وزمبابوي والسودان وسويسرا والصين وفرنسا وكندا وكوبا والكونغو وكينيا وميانمار وناميبيا ونيجيريا ونيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان.

وهذه الدول مؤهلة لأن يُعاد انتخابها فورا.

وأود أن أذكّر الأعضاء بأن الدول التالية ستظل أعضاء في مجلس الإدارة بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦: إسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية والبرازيل وبلغاريا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وبولندا وتركيا وتوفالو وجزر البهاما وجمهورية تترانيا المتحدة والرأس الأخضر والسنغال والسويد والصومال وغانا وقيرغيزستان وكازاخستان والكاميرون وكوستاريكا وكولومبيا والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموناكو والهند وهنغاريا وهولندا.

ولذلك، فإن هذه الدول الـ ٢٩ غير مؤهلة لهذه الانتخابات.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، كما يعلم الأعضاء، تُجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري، ولا يتم فيها تقديم مرشحين.

ومع ذلك، أود أن أذكِّر بالفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، التي تقرر بموجبها أن تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء الاقتراع السري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية هي القاعدة حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ونظرا لعدم وجود هذا الطلب، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على أساس الاستغناء عن إجراء الاقتراع السري؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في ما يتعلق بالترشيحات، أبلغني رؤساء المجموعات الإقليمية أنه بالنسبة إلى المقاعد الثمانية من مجموعة الدول الأفريقية، المرشحون الثمانية المعتمدون هم أنغولا وأوغندا وبوتسوانا وبوروندي والجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وكينيا.

وبالنسبة إلى المقاعد الستة من مجموعة الدول الآسيوية، المرشحون الستة المعتمدون هم إندونيسيا وباكستان وتايلند وجمهورية كوريا والصين واليابان.

وبالنسبة إلى المقاعد الثلاثة من مجموعة دول أوروبا الشرقية، المرشحون الثلاثة المعتمدون هم الاتحاد الروسي والجمهورية التشيكية ورومانيا.

وبالنسبة إلى المقاعد الخمسة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المرشحون الخمسة المعتمدون هم الأرجنتين وأنتيغوا وبربودا وأوروغواي وشيلي وهايتي.

وبالنسبة إلى المقاعد السبعة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، المرشحون السبعة المعتمدون هم أستراليا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا وكندا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية.

بما أن عدد المرشحين المعتمدين من الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى يتفق مع عدد المقاعد الواجب ملؤها في كل منطقة،

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر انتخاب هؤلاء المرشحين أعضاءً في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة عضوية مدتها أربع سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؟ لا أرى اعتراضا.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الدول الـ ٢٩ التالية قد انتُخبت أعضاء في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة عضوية مدتها أربع سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦: الاتحاد الروسي والأرجنتين وأستراليا وألمانيا وأنتيغوا وبربودا وإندونيسيا وأنغولا وأوروغواي وأوغندا وباكستان وبلجيكا وبوتسوانا وبوروندي وتايلند والجزائر والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورومانيا وشيلي والصين وفرنسا وكندا وكينيا والنمسا وهايتي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

أهنئ الدول التي انتُخبت أعضاء في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

بذلك نختتم نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ١١٢ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أفهم أنه لا يوجد أي طلب للنظر في البند ١١٥ من جدول الأعمال في الدورة الحالية.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء النظر في البند إلى الدورة الحادية والستين لإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نختتم نظرنا في البند ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ١١٣ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(و) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

مذكرة من الأمين العام (A/60/106)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما أُشير في الوثيقة A/60/106، بما أن مدة عضوية الاتحاد الروسي وبوليفيا وزامبيا وفرنسا والكونغو والهند واليابان سوف تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، سيتعين على رئيس الجمعية العامة في الدورة الحالية أن يعين سبعة أعضاء لملء الشواغر الناتجة عن ذلك. وسيعمل الأعضاء المعينون على هذا النحو لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

بعد التشاور مع رؤساء مجموعات الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول شرق أوروبا، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى، فقد عينت الاتحاد الروسي وبوروندي والسلفادور وفرنسا والفلبين وليسوتو وماليزيا أعضاء في لجنة المؤتمرات لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير٢٠٠٦.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا نظرنا في البند الفرعي (و) من البند ١١٣ من جدول الأعمال.

البند ٤٨ من جدول الأعمال

الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية

(أ) بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي

مشروع القرار (A/60/L.15)

(ب) السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية

تقرير الأمين العام (A/60/217)

مشروع القرار (A/60/L.7)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بوصفي محبا للألعاب الرياضة ومؤمنا بالرياضة بوصفها قوة موحَّدة في العلاقات الدولية، يسرني اليوم أن الجمعية العامة تبت في البند ٤٨ من جدول الأعمال، المعنون ''الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية''، الذي يتضمن البند الفرعي (أ) المعنون ''بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي''، والبند الفرعي (ب)، المعنون ''السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية''.

وكتوجيه عام لمناقشة اليوم، استرعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) لاجتماع القمة العالمي الذي عقد في أيلول/سبتمبر، التي تعلن، في الفقرة ٤٥،

''ونشدد على أن الألعاب الرياضية بوسعها أن تعزز السلام والتنمية وأن تسهم في تهيئة جو من التسامح والتفاهم، وتشجع على إجراء مناقشات في الجمعية العامة للمقترحات المؤدية إلى وضع خطة عمل للألعاب الرياضية والتنمية''.

كما ينبغي أن تستلهم مداولاتنا من تقرير الأمين العام المعنون ''الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية: السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية'' (A/60/217).

إذ أنتقل إلى البند الفرعي الأول، أود أن أشير إلى أن الجمعية ظلت لأكثر من عقد تؤيد إحياء التقليد الإغريقي القديم للهدنة الأوليمبية. وبينما نقترب من الدورة العشرين للألعاب الأوليمبية الشتوية، المقرر أن تنظم في تورين، إيطاليا، في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ينبغي مرة أخرى أن نذكر أنفسنا بغرض الهدنة الأوليمبية وهو: تشجيع إقامة بيئة سلمية خلال الألعاب وكفالة المرور الآمن للرياضيين والأشخاص الآخرين في الألعاب وحشد شباب العالم لصالح قضية السلام.

وفيما يتعلق بهذا الموضوع، قدمت إيطاليا مشروع قرار (A/60/L.15) بشأن بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي. وأرحب بالتأييد الشامل الذي لقيه مشروع القرار.

بالنسبة للبند الفرعي الآخر، أود أن أحيي جميع الذين ساعدوا في جميع أرجاء العالم على إنجاح السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية، بما في ذلك مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، والحكومات والحركة الأوليمبية والرابطات الرياضية والفرق الرياضية والمنظمات الرياضية والمنظمات غير الحكومية الأخرى ونجوم الرياضة والعدد الذي لا يحصى من الرياضيين والأشخاص الآخرين الذي شاركوا في الأنشطة التي أقيمت احتفالا بالسنة. وأمس التقيت بالفائزة بالميدالية الذهبية لسباق الماراثون تيلغا لوروب وألهمتني جهودها وجهود اللجنة الأوليمبية للنهوض بالألعاب الرياضية بوصفها قوة موحّدة في العلاقات الدولية.

وكما يبين تقريرا الأمين العام، يمكن للرياضة أن تضطلع بدور هام في تسريع التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أبرزت السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية ذلك الإسهام وأضافت زخما قويا إلى الجهود الرامية إلى إدماج الرياضة بشكل أفضل في جدول أعمال التنمية.

إن الرياضة أمر جوهري لرفاه الشباب في مخيمات اللاجئين، على سبيل المثال، ليس لتعزيز الصحة والتعليم فحسب، بل أيضا بوصفها وسيلة لتنبيههم إلى مخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولغرس احترام الذات والعمل الجماعي ولتشجيع التسامح والسلام. ويعترف بالسلام أيضا بوصفه أمرا أساسيا في تعزيز المساواة والنهوض بالنساء والفتيات، وخاصة حينما يقترن بمبادرات التعليم التي توفر لهن الفرصة لبناء الثقة بالنفس وتشجيعهن على البقاء في المدارس.

وفيما يتعلق بهذا البند الفرعي، قدمت تونس مشروع قرار (A/60/L.7) بشأن الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام بغية متابعة توصيات الأمين العام.

أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا ليتولى عرض مشروع القرار A/60/L.15.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعتذر بالنيابة عن نائب وزير خارجيتنا، الذي تعذر عليه القدوم إلى نيويورك لظروف غير متوقعة.

هذا العام، تتشرف إيطاليا، بوصفها البلد المضيف للدورة الشتوية للألعاب الأوليمبية لعام ٢٠٠٦ في تورين، بتقديم مشروع القرار A/60/L.15 بشأن الهدنة الأوليمبية. وأعتز بأن أعلن أنه، بالمشاركة الإضافية لكيريباس في تقديم مشروع القرار، اجتذب مشروع القرار هذا العام عددا قياسيا لمقدميه وهو: ١٩١ دولة. ولا يمكن إيجاد بيان أوضح من التأييد العالمي للمبادئ التي يؤكد عليها نص مشروع القرار.

ويشكل مشروع القرار بشأن الهدنة الأوليمبية مبادرة اتخذها أولا الجمعية العامة في عام ١٩٩٣، بعد أن مكَّن نداء وجهته اللجنة الأوليمبية الدولية رياضيي يوغسلافيا التي مزقتها الحرب من المشاركة في الألعاب الصيفية في برشلونة عام ١٩٩٢. وفي اليونان القديمة نصت الهدنة الأوليمبية، أو ekecheiria، على وقف الأعمال القتالية لتمكين الرياضيين والحجاج والمشاهدين من الوصول إلى أوليمبيا للمشاركة في الألعاب أو مشاهدتها والعودة، بعد اختتام الألعاب، إلى ديارهم في أمان تام.

وبالتالي فإن من المصادفات السعيدة للغاية – التي لا تخلو من أهمية رمزية – أن إيطاليا، بتقديم مشروع القرار بشأن الهدنة الأوليمبية، تأتي مباشرة بعد اليونان، التي تحملت مسؤولية مماثلة في عام ٢٠٠٣ بوصفها البلد المضيف للألعاب الأوليمبية لعام ٢٠٠٤ في أثينا . وهناك صدفة سعيدة أخرى في حقيقة أن الجمعية العامة، بقرارها ٥/٥٨ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أعلنت عام ٢٠٠٥ السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية، الأمر الذي يقودنا إلى أن نثق بالالتزام الصادق لجميع الدول الأعضاء بالهدنة الأوليمبية وبالعلاقة بين الرياضة والسلام والتنمية.

وفي ذلك الصدد، أرحب بتأييد مشروع القرار المقرر أن تقدمه تونس A/60/L.7، وعنوانه ”الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام“. وتشعر الحكومة الإيطالية أيضا بالسرور بصورة خاصة إذ ترحب بالمبادرة المشتركة بين اللجنة المنظمة للألعاب الأوليمبية في تورين ومكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة في إيطاليا للعمل بالترافق حتى تتمكن الهدنة الأوليمبية من إفادة جميع الأطفال في جميع أرجاء العالم.

وأود الآن أن أوضح بإيجاز مضامين مشروع القرار الذي من المأمول أن تكون الجمعية العامة على وشك اعتماده بتأييد أعضائها بالإجماع. ويشير النص، المعنون ”بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي“، إلى القرارات السابقة للجمعية العامة ويشير إلى إعلان الألفية الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠، ويتضمن مناشدة

للاحتفال بالهدنة الأوليمبية. وإضافة إلى ذلك، يحيي مشروع القرار المساعي المشتركة للجنة الأوليمبية الدولية والأمم المتحدة في مجالات التنمية البشرية، وتخفيض حدة الفقر، وتقديم المساعدة الإنسانية، وتعزيز الصحة، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكافحة الملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى، وتوفير التعليم الأساسي، والمساواة في الفرص وحماية البيئة.

ويسلم مشروع القرار بأهمية دور الألعاب الرياضية في متابعة الأهداف الإنمائية التي تم الاتفاق عليها على الصعيد الدولي، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ويؤكد مشروع القرار من جديد على الالتزامات التي قطعها في ذلك الصدد رؤساء الدول أو الحكومات في الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر. ومشروع القرار، إذ يؤكد من جديد على مبادئ التفاهم المتبادل والصداقة والتضامن والعدالة التي تكمن في المثل الأعلى الاوليمبي، يطلب إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تراعي الهدنة الأوليمبية في مناسبة الدورة العشرين للألعاب الأوليمبية الشتوية، التي ستنظم في تورين من ١٠ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، والألعاب لأوليمبية للمعاقين اللاحقة، التي ستجري أيضا في تورين من ١٠ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٦.

وهي ترحب أيضا بقرار اللجنة الأولمبية الدولية بتعبئة المنظمات الرياضية العالمية واللجان الأولمبية الوطنية حول الهدف المتمثل في اتخاذ تدابير عملية لتعزيز ثقافة للسلام على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ويطلب مشروع القرار في النهاية إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يشجع الدول الأعضاء على مراعاة الهدنة الأولمبية، ويناشدها التعاون مع اللجنة الأولمبية الدولية والوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة المعنية، واغتنام الهدنة الأولمبية كمناسبة لتعزيز السلام خلال فترة الألعاب وما بعدها، والاضطلاع بمشاريع لتسليط الضوء على الرياضة بوصفها أداة للتنمية.

وقد ارتبطت فكرة الألعاب الأولمبية منذ العصور القديمة ارتباطا وثيقا بفكرة السلام. ومشروع القرار الذي نحن بصدده مخلص في روحه لهذا المنشأ، رغم تحديثه ليتمشى مع احتياجات عالم اليوم الأكثر إلحاحا، من حيث صون السلام، وتعزيز التنمية، وتنمية الحوار والتعاون وتحسين التفاهم وتعميقه فيما بين مختلف الثقافات والحضارات.

وتقليد الهدنة الأولمبي القديم هو اليوم تعبير عن رغبة الإنسانية في بناء عالم يستند إلى قواعد المنافسة العادلة والإنسانية والمصالحة والتسامح. ويرى في استضافته الألعاب الأولمبية مرة أخرى ومناشدته العالم أن يلتزم بالهدنة الأولمبية شرفا ومسؤولية على حد سواء. ولكن نجاح حدث عالمي كالألعاب الأولمبية وبلوغ هدف عالمي كالهدنة الأولمبية يتوقفان بصفة أساسية على الدعم الصادق والمتوائم من المجتمع الدولي بصفة عامة. وقد أتيحت اليوم لنا جميعا فرصة للتعبير الملموس عن هذا الدعم.

السيد حاشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): قبل مناقشة البند ٤٨ (ب) من جدول الأعمال، أرجو أن تأذنوا لي يا سيدي أولا في أن أشكركم باسم تونس على بيانكم الأخير بشأن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. ونحن مقتنعون بأن النداء الذي وجهتموه من أجل المشاركة رفيعة المستوى في المرحلة الثانية من المؤتمر، الذي سيعقد في تونس خلال الفترة من ١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، سيلقى استجابة وأن جميع الأطراف المعنية، سواء في ذلك الحكومات أو المجتمع مدني أو المنظمات التابعة للقطاع الخاص، سوف تغتنم الفرصة التي يتيحها هذا الحدث الهام لتحقيق نتائج جديرة بتطلعات المجتمع الدولي.

وقد شدد رؤساء الدول والحكومات في شهر أيلول/سبتمبر على أن الرياضة يمكن أن تعزز السلام والتنمية وتسهم في تهيئة مناخ يسوده التسامح والتفاهم. كما أنهم

اغتنموا تلك الفرصة لتعزيز التزامهم بالمبادئ التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها بناء السلام والأمن والتنمية، فضلا عن التزامهم فيما يتعلق بوسائل بلوغ ذلك الهدف، وخاصة في هذه المرحلة الدقيقة التي يجد العالم مارا بها.

وقد لقيت الرياضة والتربية البدنية اعترافا بهما بوصفهما من بين العوامل التي تؤثر في حياة المجتمع، إضافة إلى جوانبه السياسية والاقتصادية. والواقع أن الأثر الإيجابي للرياضة لا يقتصر على النهوض بصحة الجسم ونمائه، بل يتمثل أيضا في اكتساب القيم الضرورية للتكاتف الاجتماعي، وتقوية الصداقات، وإثراء الحوار، والمحافظة على الاتصالات فيما بين الأجناس والثقافات والحضارات. وفي هذا السياق ينبغي النظر إلى مبادرة تونس – وهي مبادرة اتخذتها منذ عامين بدعم من غالبية الدول الأعضاء، لتعزيز دور الرياضة في النهوض بالتعليم والصحة والتنمية والسلام.

ومن دواعي سروري مرة ثانية هذا العام أن أقدم باسم وفدي ومقدمي مشروع القرار الآخرين، مشروع القرار A/60/L.7*، المعنون ''الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام''. ومنذ نشر هذه الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: الأرجنتين، وأندورا، وبروني دار السلام، وتايلند، وتوغو، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسانت لوسيا، وسان مارينو، وغابون، وفرنسا، وكوت ديفوار، ولكسمبورغ، ومالطة، ومدغشقر.

ويقصد بمشروع القرار المطروح أن يكون وسيلة للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الواردة في الإعلان بشأن الألفية، وهو يرمي إلى تحقيق مزيد من التضامن والتعاون، وإلى نشر ثقافة السلام. واستنادا بصفة رئيسية إلى القرارات السابقة في هذا الموضوع، كان النص موضوع مشاورات واسعة وهو نتاج لجهد جماعي.

وفي هذه المناسبة، أود أن أتوجه بالشكر الصادق لجميع الوفود ولهيئات الأمم المتحدة، ولا سيما رئيس مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام في نيويورك، على ما أظهروه من اهتمام بمشروع القرار المطروح، وعلى تصميمهم على المساهمة في تحقيق الأهداف الموضوعة للسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية لعام ٢٠٠٥. كما أتوجه بالشكر للسيد أدولف أوغي، المستشار الخاص للأمين العام المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، والسيد جاك روغ، رئيس اللجنة الأولمبية الدولية، على جهودهما الحثيثة في هذا الصدد.

ويدعو مشروع القرار الحكومات والكيانات الحكومية المعنية والمؤسسات المتصلة بالرياضة لإعلاء شأن الرياضة والتربية البدنية في سياساتها الإنمائية، والتشجيع عليهما بوصفهما وسيلة لتحقيق أهداف التنمية وتعزيز فرص توفير التضامن والتعاون، وذلك لنشر ثقافة السلام وقيم الحوار والتفاهم والصداقة بين الشعوب.

ويرمي مشروع القرار أيضا إلى تشجيع الحكومات والهيئات الرياضية الدولية على الاضطلاع بمبادرات للشراكة ومشاريع للتنمية خاصة بها تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومساعدة البلدان النامية على توطيد قدراتها في مجال الرياضة والتربية البدنية. ويدعو إلى اتخاذ عدد من التدابير، بما فيها التدابير التي يمكن من خلالها أن تسهم الرياضة والتربية البدنية في إيجاد عالم ينعم بالسلام وفي تحقيق المثل الأعلى الأولمبي.

ويبرز مشروع القرار بصفة خاصة إرادة المجتمع الدولي للمحافظة على الاتجاه الدينامي الذي بدأته السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية، بوصفهما وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام، وخاصة بإعداد خطة عمل ترمي إلى تطوير وتعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة

والحكومات والمنظمات المتصلة بالرياضة والقطاع الخاص. وينبغي أن تستند هذه الخطة إلى تقييم للتقدم المحرز، وللتدابير المتخذة، وللصعوبات التي تتم مواجهتها في أثناء تسخير الرياضة كأداة للنهوض بالتنمية وترسيخ السلام.

ونحن إذ نهنئ المؤتمر العام لليونسكو على اعتماده في دورته الثالثة والثلاثين الاتفاقية الدولية لمكافحة تعاطي العقاقير في الرياضة، لنناشد جميع الدول الأعضاء أن تنضم إلى الاتفاقية بأسرع ما يمكن.

وباسم الوفد التونسي ومقدمي مشروع القرار الآخرين، نعرب عن أملنا في أن يتمتع مشروع القرار المطروح بتأييد الجمعية العامة بالإجماع.

واسمحوا لي الآن بأن أعرض ما يلي عليكم بإيجاز باسم بلدي. لقد عملنا في تونس على كفالة أن تؤدي التربية البدنية والرياضة دورا جوهريا في نظامنا التعليمي كعامل لإيجاد التوازن الفسيولوجي والنفسي والاجتماعي، علاوة على دورهما في تعزيز التنمية في بلدنا. ونعمل أيضا على ترسيخ القيم الرياضية والروح الأولمبية بين الشباب على جميع الصعد التعليمية والتربوية، وكذلك المهنية والمدنية. ونسعى إلى كفالة أن تسود الصداقة والاحترام المتبادل العلاقات بين الرياضيين التونسيين، وكذلك بينهم وبين الرياضيين في جميع أنحاء العالم، بهدف تقوية روابط التفاهم والصداقة والتسامح المتبادل بين جميع شعوب العالم.

وإذ أن تونس مقتنعة اقتناعاً عميقاً بنهجها، فهي تعمل على تعزيز تلك القيم عن طريق رسم سياسة تعليمية واجتماعية وإنمائية شاملة تعتبر الرياضة والتربية البدنية أداتين تدريبيتين فعالتين في النهوض بالتعليم والصحة والتنمية والسلام. إن المثل العليا النبيلة للرياضة تقودنا اليوم إلى ضم جهودنا إلى جهود المجتمع الدولي لجعل الرياضة أداة لتعزيز السلام وتحقيق التنمية في جميع أنحاء العالم، وكذلك لضمان حقوق الأطفال والشباب من جميع الأعمار وفي كل مكان في التربية البدنية وممارسة الرياضة والاستفادة بأكبر قدر ممكن من فوائدها البدنية والصحية والذهنية. ونأمل أيضا أن يتم الاعتراف بأن الرياضة أداة فعالة في نشر التنمية في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في أقل البلدان نموا، التي تعاني من نقص في التجهيزات الرياضية والبنية التحتية الرياضية من حيث التنوع والكمية.

في الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد دعم تونس لمبادرة الهدنة الأولمبية. إن وفد تونس، وهو يعمل على نحو وثيق مع وفد إيطاليا، بدافع من إيمانه بأن الرياضة والتربية البدنية والمثل العليا الأولمبية كلها تساهم في نفس الهدف، ما فتئ يسعى إلى كفالة الطابع التكميلي لمبادرة الهدنة ومشروع القرار الذي عرضته للتو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أؤكد على أهمية التعقيبات التي أدلى بها ممثل تونس في بداية بيانه عن الاجتماع الذي سيعقد في تونس في ١٦ و١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد موريير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي بتقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة الستين للجمعية العامة والمعنون ”الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية: السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية“ (A/60/217). ويسرنا جدا أيضا أن تتم مناقشة التقرير إلى جانب مشروعي القرارين، ونرحب بالبيانين اللذين أدلى بهما قبل بضع لحظات زميلانا ممثلا ايطاليا وتونس. إن هذه الوثائق الثلاث تكمل بعضها بعضاً وتمثل تطورا مشجعا، أي توافق الآراء المتزايد في جميع أنحاء العالم اليوم على أن الرياضة والتربية البدنية يمكنهما أن تسهما مساهمة هامة في تحقيق أهداف التنمية، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية.

وهنالك اليوم أكثر من أي وقت مضى رغبة من جانب منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات

الرياضية ووكالات التنمية والقطاع الخاص، في تسخير القدرات الايجابية الكبيرة للرياضة والتربية البدنية بصورة أكثر تحديدا ومنهجية، لتعزيز التنمية والتعليم والسلام والصحة. وإن تنفيذ العديد من المبادرات والأنشطة المختلفة والمدعومة بصورة واسعة على الصعد المحلي والقومي والعالمي التي اتخذت فيما يتصل بالسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية لعام ٢٠٠٥ يدلل بصورة لا لبس فيها على تلك الرغبة.

وما كان من الممكن أن يتحقق أي من ذلك من دون الالتزام الرائع للأمين العام ومستشاره الخاص بالرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التنمية والسلام. وسويسرا تهنئهما وتشكرهما على جهودهما التي لا تكل.

لقد أرسيت في السنوات القليلة الماضية أسس متينة لتعزيز السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية. والأمر الآن متروك لأصحاب المصلحة ليتفقوا على رؤية مشتركة وأهداف ومجالات العمل في المستقبل. ومن الضروري أيضا أن يتم تنفيذ ذلك الإطار.

وتنوي سويسرا أن تساهم في ذلك الجهد. وستستضيف سويسرا في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، مؤتمر ماغلنغن الثاني المعني بالرياضة والتنمية، الذي سيمثل ذروة فعاليات السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية واختتامها أيضا. وسيبدأ هذا المؤتمر أعماله من النقطة التي علق فيها مؤتمر ماغلنغن الأول بخصوص الرياضة والتنمية أعماله. وكان المؤتمر الأول، الذي عقد في سويسرا في شباط/فبراير ٢٠٠٣، قد حضره ٣٨٠ ممثلا من ٥٥ بلدا، يمثلون كل فئات المجتمع. واليوم لا تزال الإعلانات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر تمثل مصدر إلهام وإرشاد للأنشطة الرياضية والإنمائية في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد، يجب معالجة المسائل الرئيسية الثلاث التالية.

أولا، يجب أن نضع كشف حساب بأوجه النجاح والفشل بتقييم نتائج السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية وتقييم التجارب في ذلك الصدد. ويجب علينا أيضا تقديم مبادرات ومشاريع وبرامج ملموسة من جميع أنحاء العالم.

ثانيا، يجب علينا الاضطلاع بمبادرات للدعوة وزيادة نشر الوعي بُغية تعزيز التفاهم بين الجمهور والعناصر الفاعلة بشأن الإمكانيات الكبيرة للرياضة في تعزيز التنمية والسلام، فضلا عن تشجيع إدماج الرياضة والتربية البدنية في الاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية والوطنية والعالمية.

أخيرا، يجب علينا أن نبقي على الزخم الحالي عن طريق النظر في مجالات العمل المستقبلي المشتركة، فنرسي بذلك الأسس لشبكة عالمية للسلام والتنمية ونكوّن شراكات ابتكارية ونضع ترتيبات محددة للتعاون.

وشعار مؤتمر ماغلنغن المزمع عقده في شهر كانون الأول/ديسمبر سيكون ”التنمية عن طريق الرياضة: الانتقال إلى المرحلة التالية“. ويعبر ذلك الشعار عن اقتناعنا بأن الوقت قد حان لنكثف جهودنا وأنشطتنا بدرجة كبيرة. وذلك سيكون ضروريا إذا ما أردنا أن نستفيد من الزخم الحالي وأن نسخّر على المدى الطويل الإمكانيات الهائلة التي تنطوي عليها الرياضة من أجل التنمية السلام.

تظل مسألة تمويل هيكل مناسب طويل الأجل من أجل التنمية والسلام في منظومة الأمم المتحدة غير محسومة. ومع ذلك نود أن نشير إلى أهمية الحاجة إلى حل عملي وسريع لتلك المسألة.

إن مشروع القرار الذي يُناقَش اليوم يجسد هذه الروح. وتؤيد سويسرا، بصفتها البلد المضيف للجنة الاولمبية الدولية والاتحادات الرياضية الدولية العديدة الأخرى، تأييدا تاما اللجنة والاتحادات.

في الختام، اسمحوا لي أن أدلي ببضع تعقيبات غير التعقيبات الواردة في النص المعد الذي عممته.

إننا الآن نعمل بتصميم والتزام لتجسيد القرارات التي اتخذت أثناء الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي انعقد في أيلول/سبتمبر. لكن حكومة سويسرا تعتقد، في الوقت ذاته، بأننا يمكننا أن نمنح ثقلا ومعنى إضافيين لجهودنا إذا ما ألزمنا أنفسنا أكثر بانفتاح الأمم المتحدة على المجتمع المدني والاقتصاد والرياضة. وقد حدد لنا الأمين العام منذ بداية ولايته رؤيته عن هذا الانفتاح. وما فتئ منذ ذلك الوقت يطور تلك الرؤية. وهو يستحق التزامنا المستمر.

السيد اكلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد الولايات المتحدة بدراسة الجمعية العامة اليوم للبند ٤٨ من جدول الأعمال، ولمشروعي القرارين المعنونين ”بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الاوليمبي“ (A/60/L.15) و ”الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام“ (A/60/L.7). ويشير البند إلى الهدنة الأولمبية، بينما يشير مشروعا القرارين إلى السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية.

وتعزيزا للروح الرياضية اليوم، دعا وفد الولايات المتحدة عددا من الأولمبيين إلى الحضور في هذه القاعة. وهم: أوتيس ديفيز، الحاصل على ميدالية في سباق التتابع ٤٠٠ و ٦٠٠ ١ متر في سنة ١٩٦٠؛ وإليوت دنمان الحاصل على ميدالية في المشي ٠٠٠ ٥٠ متر في سنة ١٩٥٦؛ وهيزل غرين من أيرلندا، الحاصلة على ميدالية في الرمي بالقوس سنة ١٩٨٠ و ١٩٨٥، و ١٩٨٨؛ وتيغلا لوروب من كينيا الفائزة مرتين في سباق ماراثون نيويورك، الذي سيجري مرة أخرى في نهاية هذا الأسبوع. بالإضافة إلى بروس مكدونالد، الحاصل على ميداليات في المشي ٠٠٠ ٢٠ متر و ٠٠٠ ٥٠ متر في ١٩٥٦ و ١٩٦٠ و ١٩٦٤، وغوردون مكتري الحاصل على ميدالية في سباق الـ ٠٠٠ ١٠ متر وسباق الماراثون في ١٩٥٦ و ١٩٦٠ على التوالي. فهل يتكرم أولئك السادة والسيدات بالوقوف؟

إن وجودهم بيننا هنا اليوم يسلط الأضواء على مدى اهتمام أبطالنا الأوليمبيين بالهدنة والمرور الآمن وعلى تضامنهم مع الأمم المتحدة. وكما أقر الرئيس جورج و. بوش عندما التقى بالمشتركين في الألعاب الأوليمبية عام ٢٠٠٢، فإن الرياضة تعلمنا التواضع عند النصر وقبول الهزيمة بصدر رحب، والرأفة بالمتنافسين، والتسامح وتقدير التنوع.

ولهذه الأسباب دعمت حكومة الولايات المتحدة المباريات الرياضية الدولية. فتلك المباريات، في واقع الأمر، تشجع فهم واحترام التنوع الثقافي، وتنشئ شراكات دولية، وتذكي الوعي بالقضايا الاجتماعية العالمية، مثل حقوق الإنسان ودور المرأة في المجتمع، ومنع تعاطي المخدرات. وفضلا عن ذلك، فإن المباريات الرياضية الدولية تولد إحساسا عميقا بالاعتزاز بالوطن، بينما تشجع روح التضامن الدولي. وسجل الولايات المتحدة يتضمن استضافة ثماني ألعاب أوليمبية حديثة.

وأثبتت لعبة البيسبول، وهي أحد أهم الاختراعات الأمريكية، أنها من بين أفضل صادرات أمريكا. فقد تشكلت رابطة البيسبول للصغار، ورابطات للكرة اللينة في أكثر من ٧٥ بلدا، بها ٠٠٠ ١٨٠ فريق، تضم نحو ٢,٧ ملايين من الصبية والفتيات. ومنذ إنشاء رابطة الصغار في ١٩٣٩، نمت تلك الرابطة من ثلاثة أفرقة إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠٠ فريق، في كل الولايات الـ ٥٠ الأمريكية، وأكثر من ٨٠ بلدا.

واليوم، يمكن للأمم المتحدة أن تدعم البيئة السلمية التي تولدها الرياضة. ووفدنا يؤيد مشروعي القرارين

(A/60/L.7 و A/60/L.15) المقدمين من إيطاليا وتونس، وكلاهما يستخدم الرياضة بصفتها وسيلة لتعزيز الصداقة والتفاهم والرفاه.

والولايات المتحدة تؤيد بوجه خاص الدعوة إلى الاضطلاع بعمل محدد ترويجا لثقافة سلام أساسها روح الهدنة الأوليمبية، وبالتالي، وفيما يتعلق بالبند الفرعي (أ) من البند ٤٨ من جدول الأعمال ''بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي''، تود الولايات المتحدة أن تشكر البعثة الإيطالية على عملها الشاق في إعداد مشروع القرار الذي يؤيد الهدنة الأوليمبية. ومن دواعي سرور الولايات المتحدة أن تشارك غيرها من الدول الأعضاء، مرة أخرى، في تقديم هذه المبادرة ذات المدلول الرمزي. وبالدعوة إلى كفالة المرور الآمن للرياضيين ومشاركتهم في الدورة العشرين للألعاب الأوليمبية الشتوية التي ستنظم في تورينو، والألعاب الأوليمبية للمعاقين التي تعقبها مباشرة، يقصد بالهدنة هنا أن تعزز التفاهم الدولي والسلام والنوايا الحسنة.

إن الولايات المتحدة تعتبر الحركة الأوليمبية عاملا حفازا للفضائل التي ينسبها الرئيس بوش إلى الرياضة. وعلى سبيل المثال، ساعدت حكومة الولايات المتحدة، بالشراكة مع اللجنة الأوليمبية الدولية واللجنة الأوليمبية الأمريكية، في تدريب الفريق العراقي لرمي القوس، ومصارعين وملاكمين عراقيين ومبارز من الأفراد الأوليمبيين المعوقين، لإعدادهم للاشتراك في دورة الألعاب الأوليمبية التي نظمت في اليونان سنة ٢٠٠٤، ولمساعدة العراق على الانضمام من جديد إلى مجتمع الرياضة الدولي.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/60/L.7* ''الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام''، نشكر الوفد التونسي على أخذه بزمام المبادرة لتقديم مشروع القرار هذا، ونحيط علما بإسهام تونس في استضافة مؤتمر دولي لإبراز الدور الحيوي الذي تؤديه الرياضة في تعزيز الصحة، وفي إطار السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية. وبالمثل، نشكر الأمانة العامة على تقريرها ''الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية: السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية'' (A/60/217). ونصادق على امتداحها للأنشطة الوطنية المضطلع بها خلال السنة الدولية بغرض ''إذكاء وعي الجماهير بفوائد الرياضة والتربية البدنية في البرامج الاجتماعية والتعليمية''، وإقامة ''صلة مباشرة بالسلم المستدام وتنمية الموارد البشرية'' (المرجع نفسه، الفقرة ١٢).

وفضلا عن ذلك، يسلم وفد الولايات المتحدة بالإسهامات القيمة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة للسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، ومكتب الأمم المتحدة في نيويورك، المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام، والسيد أدولف أونمى ممثل سويسرا والمستشار الخاص للأمين العام، المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

وكما يشير التقرير، فإن تلك المكاتب التابعة للأمم المتحدة نجحت في الاستفادة من البرامج الرياضية كعناصر لاستراتيجيات إنمائية يجري إعدادها بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والاتحادات الرياضية والقطاع الخاص والمؤسسات وغيرها. وهي أنشطة واعدة يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل من خلالها من أجل تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

ونتطلع إلى ضمان أن تتواصل جهودنا للاستفادة من الرياضة، إلى ما بعد السنة الدولية، وأن تترك آثارا طويلة الأجل، كما أوصى التقرير. وسنظل نبحث عن سبل لإقامة شراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز الرياضة

بصفتها وسيلة لتشجيع الحوار بين الثقافات، وحوار بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ومن خلال تبادلاتنا الرياضية اكتشف الشباب كيف يؤدي النجاح في الألعاب الرياضية إلى بناء الثقة بالنفس والمهارات المطلوبة للنجاح في الحياة. وفي الآونة الأخيرة، قام أعضاء سابقون في الرابطة الوطنية لكرة السلة، والرابطة النسائية الوطنية لكرة السلة بتنظيم حلقات تدريبية في السنغال ونيجيريا، لمئات الشباب، ودخلوا معهم في حوار، وتبرعوا بـ ٠٠٠ ١٢ زوج من أحذية ''ريبوك'' الخاصة بكرة السلة. ومن خلال هذا النوع من البرامج، ستواصل الولايات المتحدة توعية الشباب حول العالم برسالة أمريكا بشأن التزامها بالتفاهم الدولي والتسامح الثقافي والاحترام المتبادل.

وفيما يتعلق بالتربية البدنية، على وجه أكثر تحديدا، فإن مجلس رئيس الولايات المتحدة المعني باللياقة البدنية والرياضة، ما فتئ يعمل منذ سنوات عديدة كلجنة استشارية لمتطوعين من المواطنين. ومن خلال مبادرات خلاقة شتى، يعمل المجلس على تعزيز الصحة والأنشطة البدنية واللياقة والتمتع لجميع الناس بمختلف أعمارهم وخلفياتهم وقدراتهم، عن طريق المشاركة في الأنشطة البدنية والرياضة. ومن خلال موقع المجلس على شبكة الإنترنت، يمكن للمواطنين من جميع الأعمار أن يقيدوا أسماؤهم للاشتراك في البرنامج الرئاسي لأبطال الرياضة، الذي يقدم خططا لأنشطة بدنية معينة تناسب الاحتياجات الفردية. وهذا البرنامج هو جزء أصيل من البرنامج الأوسع ''النهوض بصحة الأمريكيين''.

وننوه أيضا بدعوة مشروع القرار إلى النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لمكافحة تعاطي العقاقير في الرياضة، وبأنه يشيد بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لنجاحها في التفاوض على الاتفاقية. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة تطالب الدول بأن تأخذ في حسبانها المدونة العالمية لمكافحة تعاطي العقاقير، المؤرخة آذار/مارس ٢٠٠٣، والتي تحظى بتأييد أكثر من ١٥٠ بلدا. وسيكون من المفيد تفادي ازدواجية الجهود أو إمكانية وجود تعارض بين هذين الصكين.

إن الرياضة تؤثر تأثيرا عميقا على الخيال الإنساني. والرياضة تسمو فوق كل الحواجز المنظورة عبر الأعراق والأعمار ونوع الجنس والأديان والقدرات. وهي تذكرنا بإنسانيتنا المشتركة.

الآنسة مي خليل (مصر): تضطلع الرياضة والتربية البدنية بدور هام على الصعيدين الوطني والعالمي. فعلى الصعيد الوطني، تساهم الرياضة والتربية البدنية في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين الصحة العامة، والتقريب بين مختلف المجتمعات المحلية. وعلى الصعيد العالمي يمكن أن يكون للرياضة والتربية البدنية، إذا تم استخدامهما باستمرار، تأثير إيجابي طويل الأمد على التنمية والصحة العامة والسلام والبيئة.

ترحب مصر بالجهود التي بذلت هذا العام، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي، وكذلك داخل منظومة الأمم المتحدة، للاحتفال بالسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية. ونود التأكيد هنا على أهمية اتخاذ تلك المناسبات والأنشطة المرتبطة بها كمنابر لتوعية الشباب وإطلاعهم على التحديات القائمة، مع إذكاء روح التآخي والتسامح، والاستمرار في سياسة تعيين المتفوقين من شباب الرياضيين المشهود لهم بالأخلاق والروح الطيبة كسفراء للنوايا الحسنة للأمم المتحدة، حيث أن بإمكانهم التواصل بصورة أفضل مع قطاع عريض من الشباب، يتطلعون إليهم كقدوة حسنة يحتذون بها.

كذلك نود التأكيد على أهمية دور الرياضة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونرحب بجميع الأنشطة المضطلع بها

حاليا، التي تبحث في كيفية وضع خطط ترمي إلى تسخير الرياضة لأغراض التنمية. ونود أن نُبرز هنا أهمية تبادل المعلومات والخبرات بشأن استخدام الرياضة في مناطق العالم المختلفة كوسيلة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في ميادين الصحة والسلام والمصالحة الوطنية وتبادل المعارف والخبرات في مضمار تعزيز الهياكل الرياضية للمجتمعات المحلية وتحويلها إلى أدوات عملية للتنمية المستدامة.

وعلى المستوى الوطني، تُعتبر الرياضة في مصر إحدى الركائز الأساسية للتنمية المتكاملة ولإذكاء روح التنافس الشريف ولتدعيم قيم التسامح والتواصل بين الشعوب والمجتمعات. وقد كان لمصر، ولا يزال، دور رائد في الرياضة وتنميتها وتطويرها في أفريقيا والمنطقة العربية. واحتل الرياضيون المصريون العديد من المناصب الرائدة، مثل رئاسة الاتحاد الدولي لكرة اليد. كما حصل الرياضيون المصريون على العديد من الجوائز الدولية في كرة المضرب (التنس) وألعاب القوى وكرة اليد والسلة وغيرها. وتم اختيار بعضهم سفراء الأمم المتحدة للنوايا الحسنة.

ويود وفدي هنا أن يشير إلى موضوعين في غاية الأهمية، هما موضوع استفحال العنصرية والتمييز العنصري وعدم التسامح أثناء المنافسات الرياضية وموضوع تزايد استخدام العقاقير في الرياضة.

وبالنظر إلى الموضوع الأول، تود مصر أن تعبِّر عن القلق إزاء ما أبرزته التقارير الأخيرة للخبراء والمقررين الخاصين، المعنيين بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يرتبط بهما من تعصب وعدم تسامح من ازدياد حالات تتنافى مع القيم والمبادئ والمثل الأولمبية. ونرى من الأهمية أن نطالب هنا بالاضطلاع بأنشطة موازية على هامش الأنشطة الرياضية للتعليم والتوعية ورفض المبادئ العنصرية وإرساء روح المنافسة الشريفة بين الرياضيين على مبدأ التساوي في الحقوق، بغض النظر عن اللون أو الدين أو العرق أو الجنس.

وبالنسبة إلى موضوع استخدام العقاقير المنشطة في الرياضة، فإن وفدي يساوره قلق بالغ لارتفاع معدل استخدام تلك العقاقير التي تترك آثارا سلبية مدمرة، على الأمد الطويل تؤثر في الصحة العامة وتحد من جهود التنمية. ويرحب وفدي بإعداد المشروع النهائي للاتفاقية الدولية لمكافحة تعاطي العقاقير في الرياضة وطرحها على الوفود أعضاء منظمة اليونسكو للنظر فيها، بغية وضع حد لهذه الممارسة الهدَّامة.

السيد جي بوهوا (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الأمين العام على تقريره المقدم في إطار البند ٤٨ من جدول الأعمال، المعنون: ”الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية: السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية“.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الستين لتأسيس الأمم المتحدة؛ وهي ما فتئت تولي، منذ إنشائها، أهمية بالغة لما للرياضة من دور أساسي وتأثير شديد.

وقد اضطلعت الأمم المتحدة بحجم هائل من العمل لتعزيز روح الألعاب الأولمبية. واتخذت الجمعية العامة عددا من القرارات المتتالية بشأن هدنة أولمبية، وأعلنت عام ٢٠٠٥ سنة دولية للرياضة والتربية البدنية.

وبفضل تضافر جهود المجتمع الدولي، أصبحت الرياضة جسرا ييسِّر المبادلات والتفاهم والصداقة ما بين شعوب العالم، وهي تؤدي أيضا دورا إيجابيا في صون السلم الدولي وتعزيز التنمية.

إن المثل الأعلى الأولمبي الحديث ”أعلى وأسرع وأقوى“ قد تجاوز إلى حد بعيد مجال الرياضة ليصير قوة روحية كامنة وراء بحث الإنسانية عن السعادة والرخاء وعالم

يسوده الوئام. ونرجو أن تواصل كل البلدان العمل لتحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي ترويج الروح الأولمبية فضلا عن الحوار والتبادل ما بين شتى الحضارات، سعيا إلى تهيئة عالمٍ سلام وازدهار.

وتقدِّر الصين، حكومة وشعبا، الروح الأولمبية وتُقرّ بأهمية دور الرياضة في إحلال السلام وفي التنمية. ونثني على إيطاليا وتونس لأنهما قدمتا مشروعَي قرارين في إطار هذا البند، وقد شاركنا في تقديمهما بسرور. ونود أيضا في هذا الصدد أن نعبِّر عن تمنياتنا الصادقة بنجاح الألعاب الأولمبية الشتوية لعام ٢٠٠٦، التي ستجري في تورينو (إيطاليا).

ستجري الدورة التاسعة والعشرون للألعاب الأولمبية في بيجين (الصين) في عام ٢٠٠٨. ولذلك تتم الأعمال التحضيرية لهذه الألعاب بصورة منتظمة. والحكومة الصينية، تمشيا منها مع شعار ''ألعاب أولمبية خضراء؛ ألعاب أولمبية متطورة التكنولوجية؛ ألعاب أولمبية للشعب''، ستعزز الروح الأولمبية بغرض جعل الألعاب الأولمبية في بيجين تجمعا رائعا حقا، يساعد على إقرار السلام العالمي وصونه وعلى تعزيز روابط الصداقة ما بين الشعوب والنهوض بالحوار وعمليات التبادل ما بين حضارات شتى. وترحب الصين، وهي في آن معا، قديمة وحديثة، بتوافد الأصدقاء من كل البلدان.

السيد بروسو (كندا) (تكلم بالانكليزية): يطيب لكندا أن تتكلم اليوم بشأن مشروع القرار المعنون ''بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي''، الذي قدمه وفد إيطاليا.

وتؤكد كندا تبنِّيها للمبادئ والمُثل العليا التي تمثل الأساس الداعم لمشروع القرار هذا والتزامها بها.

(تكلم بالفرنسية)

وكندا بمشاركتها في تقديم مشروع القرار، تؤكد من جديد اعترافها الدائم بالرياضة كعامل حيوي في بناء مجتمعات تتوفر لها أسباب البقاء وفي الإسهام بالسلام العالمي وتشجيع أساليب الحياة السليمة في صفوف الشباب.

إن قدرة الرياضة على أن تكون عاملا حفازا إيجابيا للنمو والتغيير تُثبتها جهود منظمات إنسانية لا تُحصى، تستخدم الرياضة أداة للمساعدة على إعادة بناء الأمم ولشفاء الأفراد والمجتمعات، على إثر فترات الصراع.

(تكلم بالانكليزية)

تشجع كندا الدول الأعضاء على الإقرار في آن معا بالحركة الأولمبية العادية والحركة الأولمبية للمعاقين، وعلى دعمهما.

(تكلم بالفرنسية)

وكانت أهمية الاعتراف بالحركة الأولمبية للمعاقين في نص مشروع القرار هذا أولوية في نظر كندا. ويمدد مشروع القرار فترة الهدنة الأولمبية إلى ما بعد الألعاب الأولمبية الشتوية للدورة العشرين، التي ستجري في شباط/فبراير القادم في تورينو (إيطاليا) بحيث تشمل الألعاب الأولمبية الشتوية للمعاقين، في تورينو أيضا، في آذار/مارس ٢٠٠٦.

(تكلم بالانكليزية)

ختاما، يسرنا أن نرى مستوى عاليا من التأييد في صفوف الدول الأعضاء، سواء لمشروع القرار هذا أو للتعاون البنَّاء مع الوكالات المعنية وبرامج الأمم المتحدة واللجنة الأولمبية الدولية.

السيد غلرمَن (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): تفخر دولة إسرائيل بتأييدها ورعايتها مشروع القرار المعنون ''بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي''، وتود أيضا اقتناص هذه الفرصة لتهنئة إيطاليا، البلد المضيف للألعاب الشتوية في عام ٢٠٠٦.

توفر المنافسة الرياضية وسيلة مثالية لتجاوز الحدود الوطنية وتعزيز المساعي الحميدة وتحسين العلاقات والاحترام المتبادل. وتوفر المبادئ التي تستند إليها المنافسة الرياضية قناة يمكن من خلالها لذوي الخلفيات الدينية والثقافية والعرقية والسياسية المختلفة أن يتفاعلوا ويعززوا فهمهم بعضهم لبعض. وعلى نفس المنوال لا يجوز التقليل من أهمية المساهمات التي يمكن للرياضة أن تقوم بها في تعزيز التنمية والتعليم والصحة. ففي العديد من الحالات، تشكل المنافسة الرياضية وسيلة لتعزيز العلاقات ومد الجسور. وثمة مثال حديث بارز مستقى من منطقتنا هو مساهمة قطر في بناء ملعب لكرة القدم في بلدية ساخنين الإسرائيلية، التي يتكون فريقها لكرة القدم، الذي يلعب في دوري الدرجة الأولى، من لاعبين يهود عرب وإسرائيليين. إن هذه مبادرة جديرة بالترحيب، تمثل فرصة لبلدينا لتعزيز العلاقات على مستوى الشعبين. ونود أن نناشد بلدانا أخرى في منطقتنا أن تتعاون معنا وتكرر هذه البادرة باسم الروح الرياضية الحقة.

ولسوء الحظ، لا تحدو كل الأحداث الرياضية نفس الروح الإيجابية التي كانت سائدة حين تأسيسها. ففي بعض الحالات، تتم المغالاة في استعمال المنافسة الرياضية كوسيلة للتسييس. وكما أشار إلى ذلك تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فإن الأهداف السامية للمنافسة والاحترام المتبادل صارت تتلاشى بفعل تفاقم البعد القومي في المنافسات والمبالغة في الاهتمام بالمال.

ففي الألعاب الأولمبية بأثينا مثلا، رفض لاعب جيدو إيراني التنافس مع رياضي إسرائيلي. وبعد انسحاب الإيراني من الدورة منحته الحكومة، استنادا إلى وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، مبلغ ٠٠٠ ١١٥ دولار، وهو المبلغ الممنوح للحائزين على الميداليات الذهبية. أما التناقض الآخر مع المثل الأعلى الهام الذي تتطلع إليه الألعاب الأولمبية فهو إظهار العنصرية أو معاداة السامية وأنواع التعصب الأخرى في الرياضة. فالمنافسة الرياضية والتعصب أمران متناقضان. وبالنظر للاهتمام الذي يوليه المقرر الخاص لمظاهر العنصرية ومعاداة السامية في الأحداث الرياضية في تقريريه الأخيرين، ترى إسرائيل ضرورة تضمين قرار اللجنة الثالثة الإشارة إلى تلك الظاهرة المثيرة للقلق المتعلقة بالقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب خلال هذه الدورة للجمعية العامة كذلك.

وفي هذا السياق، نود أن نشيد بالجهود الدولية التي بذلت مؤخرا لرفض مظاهر العنصرية والتعصب خلال الأحداث الرياضية. فحملات محاربة العنصرية، مثل الجهود التي يبذلها اتحاد جمعيات كرة القدم الأوروبية، والاتحاد الدولي لكرة القدم ومنظمة كرة القدم ضد العنصرية في أوروبا ومنظمة ''فلنطرد العنصرية من كرة القدم في المملكة المتحدة''، ونشاطات مماثلة عبر أرجاء أوروبا، وكذلك النشاطات التي تتزعمها الشركات الخاصة، جديرة بالثناء والدعم من جانب المجتمع الدولي. وإن اهتمام إسرائيل بهذه المسألة يتجلى في تعاوننا مع العديد من هذه الجمعيات على الصعيد الوطني.

أما أقصى مثال على المغالاة في الاستغلال السياسي وتجاوز كل الحدود وانتهاك قدسية المثل الأعلى الأولمبي فهو حين يستهدف الإرهابيون الرياضيين. فلا يمكن فصل فكرة الألعاب الأولمبية، في أذهان الإسرائيليين والناس في مختلف أرجاء العالم، عن العمل الإرهابي الفظيع الذي لطخ دورة ميونيخ سنة ١٩٧٢. ففي تلك الدورة، تمكن قناصة من مجموعة أيلول الأسود الإرهابية من اقتحام القرية الأولمبية متنكرين كرياضيين وقتلوا ١١ رياضيا ومدربا إسرائيليا. وهذا العمل المشين من أعمال الإرهاب والقتل لم يسبق له مثيل في تاريخ الألعاب الأولمبية، وهو يجسد نقيض المثل

الأعلى الأولمبي تماما. فبدلا من أن تسمو الألعاب الأولمبية على السياسات والصراعات، استخدمت الألعاب كأداة للتعبير عن الكراهية وارتكاب أعمال القتل. ومن المؤسف خصوصا أن اللجنة الأولمبية الدولية لم تتوصل بعد إلى قرار لتخليد ذكرى الرياضيين الإسرائيليين الذين سقطوا ضحايا كلما نظمت الألعاب الأولمبية. ويجب ألا ننسى وصمة العار هذه في تاريخ الألعاب الأولمبية، بينما نسعى لضمان أن تعمل تلك الألعاب في المستقبل على تعميق التفاهم والتسامح والاحترام والسلام.

وتؤكد إسرائيل مجددا دعمها للأهداف السامية لمشروع القرار المعروض علينا ولمراعاة الهدنة الأولمبية. إن الألعاب الأولمبية تمثل أحد الأحداث العالمية بحق، ومن ثم، فهي توفر لنا فرصة استثنائية لتركيز الاهتمام العالمي واستخدام حسن النية الذي تثيره هذه الألعاب لبناء عالم أكثر سلاما ووئاما.

السيد روغاتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): مفهوما الرياضة والسلام يرتبطان ارتباطا وثيقا. فغياب الحرب من الشروط الضرورية للتنافس في الميادين الرياضية. والرياضة تقرب الناس بعضهم من بعض، بينما لا يعني التنافس الذي يشكل مكونا أساسيا للنشاط الرياضي محاربة العدو ولكن تنافسا بين شركاء أو زملاء أو أشخاص يحملون نفس الأفكار وبصفة عامة، يحاولون أن يحسنوا أنفسهم.

ويكتسي دور الرياضة كسفير للسلام مغزى خاصا حين تضم إليه التقاليد النبيلة للهدنة الأولمبية. وتبرهن الحاجة الماسة إلى تثقيف الأجيال المقبلة في ظل ثقافة السلام واللاعنف والتسامح مرة أخرى على أن المثل الأعلى الأولمبي ما زال اليوم محتفظا بصلاحيته فحسب، بل إنه، بمرور الزمن، يكتسب أهمية أكبر. وينبغي أن تضيء الشعلة الأولمبية السبيل المؤدي بالبشرية إلى الألفية الثالثة وتكون نبراسا يهدي إلى طريق السلام دونما عداوة أو عنف.

وستضيء تلك الشعلة الأولمبية السلمية في غضون بضعة شهور مدينة تورينو المحبوبة، التي ستستضيف الألعاب الأولمبية الشتوية لعام ٢٠٠٦. وفي هذا السياق، نتمنى بصدق أن يحقق أصدقاؤنا الإيطاليون النجاح في تنظيم هذا الحدث العالمي وفي تحقيق الوئام عن طريق الرياضة.

إن السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية التي أعلنتها الأمم المتحدة توشك على الانتهاء. وقد قدمت التدابير المتخذة في ذلك السياق مساهمة هامة في حل عدد من المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية والتعليمية. كما كان الهدف من المؤتمر الدولي بشأن الرياضة والسلام، المنعقد بموسكو من ٢ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تأكيد دور الرياضة في تعزيز التفاهم المتبادل بين الشعوب في سياق السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية. وقد كانت ٤٠ دولة ممثلة في المؤتمر، وكذا منظمات دولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومجلس أوروبا والوكالة العالمية لمكافحة تعاطي العقاقير. وفي سياق العمل المنتج، جرت مناقشة عدة مواضيع عصرية مثل الآفاق المستقبلية للتعاون الدولي في مجال الرياضة، وحددنا أهداف النهوض بعملية التفاعل المتعدد الأطراف في هذا الصدد، بما في ذلك في سياق الأمم المتحدة. ونتيجة للمؤتمر، اعتمد إعلان يحث سياسيي العالم ورياضييه ومنظماته الرياضية على استخدام سلطتهم لتجنب الصراع ونبذ الخصومة والعدوان والمساعدة بذلك على توحيد المجتمع الدولي حول مبادئ السلام والوئام.

إن الرياضة لغة عالمية. ونظرا لمشاركة ممثلي مختلف البلدان والثقافات والمعتقدات في المنافسات الرياضية، يمكن للمرء أن يقول على وجه اليقين إن ”دبلوماسية الرياضة“

شيء قوي يمكن أن يصبح قناة فعالة للنهوض بثقافة السلام والحوار بين الحضارات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كياو تينت سوي (ميانمار).

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف والسرور أن أتكلم في مناقشة البند ٤٨ (أ) من جدول الأعمال للتعبير عن دعم بلدي بكل سرور لمشروع القرار A/60/L.15، المعنون ''بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي''.

قبل عامين تقريبا، قدمت اليونان مشروع قرار مماثل حيث كانت تعد للألعاب الأولمبية في أثينا في عام ٢٠٠٤. ولقي القرار ٦/٥٨ أوسع دعم ممكن من الدول الأعضاء، مما أعطى معنى وأهمية جديدين لتقليد هدنة الألعاب الأولمبية التقليدية القديمة.

وهذا العام، جاء دور إيطاليا لترسيخ هذا التقليد وتقديم مشروع قرار يحث الدول الأعضاء على التقيد، في إطار الميثاق، بهدنة الألعاب الأولمبية أثناء الدورة العشرين للألعاب الأولمبية الشتوية، التي ستعقد في تورينو في الفترة من ١٠ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، والألعاب الأولمبية للمعاقين التي ستعقبها. وهذا الدعم الواسع لمشروع قرار هذا العام يعبر عن اعتراف المجتمع الدولي بالأهداف المحددة فيه، ورغبتنا المشتركة في الاحتفال بالألعاب في جو من السلام والوئام والصداقة. ونتمنى لكل من إيطاليا والصين، التي ستستضيف الألعاب الأولمبية في عام ٢٠٠٨، كل نجاح في تنظيم الألعاب الأولمبية.

وبإبراز فكرة معاهدة الألعاب الأولمبية، نشجع الفكرة المتمثلة في أنه يمكن بناء سلام دائم انطلاقا من وقف مؤقت للأعمال العدائية. وفي الحقيقة، هذه هي النظرة إلى الألعاب الأولمبية في المقام الأول. وفي العصور القديمة، كان يترتب على تنفيذ هدنة الألعاب الأولمبية وقف جميع الأعمال العدائية لتمكين الرياضيين والمتفرجين من السفر إلى أولمبيا والعودة منها، وتمكينهم من حضور الاحتفال المقدس بالإنجاز البشري. وإن هدنة الألعاب الأولمبية، التي جرى التمسك بها لما يزيد على ألف عام، تعد أطول معاهدة سلام في التاريخ.

وبسبب تكنولوجيا الاتصالات، يعتقد على نطاق واسع أن تبادل الآراء وفرصة أن يفهم بعضنا بعضا أيسر من أي وقت مضى. إلا أن سوء الفهم يسود بابلنا الحديثة. فانعدام الأمن شعور واسع الانتشار في كل ناحية من العالم. ونسعى جاهدين لإقامة حوار بين الحضارات وإقامة تعاون بين الأغنياء والفقراء، ومع ذلك، فإننا نشهد فشلنا كل يوم. قد تكون هدنة الألعاب الأولمبية نهجا بناءً جديدا لحل الصراعات. ومُثُل الألعاب الأولمبية لغة عالمية يستطيع جميع الناس أن يتصل بعضهم ببعض بواسطتها وأن يتشاطروا متعة الألعاب.

قبل أيام قليلة من بدء الألعاب الأولمبية في أثينا في عام ٢٠٠٤، جاءت شعلة الألعاب الأولمبية لأول مرة إلى الأمم المتحدة. وفي احتفال بهيج، جلبت النارُ من أولمبيا النور إلى مقرنا وحملت رسالة السلام والتضامن. فالأمم المتحدة والحركة الأولمبية حليفان طبيعيان. وهما يسعيان إلى تحقيق نفس الأهداف ويتقيدان بنفس المبادئ. إنهما أداتان مفيدتان في أيادي المجتمع الدولي. وهما تشكلان ما نريدهما أن تشكلاه. والأمر متروك لنا، نحن الدول الأعضاء، أن نغتنم الفرصة التي يوفرها مشروع القرار ونتقيد بالهدنة، لمنفعة شعوبنا.

إننا نعرب عن تقديرنا ودعمنا للجنة الأولمبية الدولية وللجهود التي تبذلها بلا كلل لتعزيز المثل الأولمبية وبناء جسور التفاهم والتعاون. ونشيد برئيس اللجنة الدولية الأولمبية، السيد جاك روغ، لتشجيعه فكرة هدنة الألعاب

الأولمبية. وستدعمه اليونان في جهوده الرامية إلى تعزيز الحركة الأولمبية.

ونحتفل هذا العام أيضاً بالسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية. وقد اضطلعت بعض الدول الأعضاء بمبادرات مثل المؤتمر الدولي المعني بالرياضة والسلام، الذي نظمته روسيا في تشرين الأول/أكتوبر، والمؤتمر الدولي المعني بالرياضة والتعليم، الذي نظمته تايلند، والذي اختتم أعماله يوم أمس. وفي جميع أنحاء العالم، يجري التسليم بأن للألعاب الرياضية دوراً هاماً في السلام والتنمية. وقد أصبحت أولوية وطنية وجزءاً لا يتجزأ من البرامج التعليمية في جميع أنحاء العالم.

أن نعلِّم أبناءنا الألعاب الرياضية يعني أن نعلمهم مبادئ الروح الأولمبية. إنه يعني أن نعلمهم التفاهم المتبادل والصداقة والتضامن والمساواة، وبذلك نعطيهم أدوات يبنون بها مستقبلاً أفضل لأنفسهم. ولهذا السبب شاركنا في تقديم مشروع القرار A/60/L.7، الذي عرضه ممثل تونس، وعنوانه ''الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام''.

في الختام، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أننا، باعتمادنا اليوم مشروع القرار المعنون ''بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي''، إنما ننتهج نهجاً إيجابياً تجاه الحياة وحقائق العصر، على الصعيدين الشخصي والوطني. إننا لا تساورنا أية أوهام، ولا نحلم أحلاماً مثالية. إنما، ببساطة، نقول ما هو بديهي – إذا كان بوسعنا أن ننعم بالسلام في العالم لمدة ١٦ يوماً، فربما أمكننا أن نتمتع به إلى الأبد.

السيد لابي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أتقدم بالتهنئة للمكتب على دوره القيادي في توجيه أعمال الجمعية العامة.

بالقرار ٥/٥٨، المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، والقرار ١٠/٥٩، المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أعلن عام ٢٠٠٥ السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية، واعتبرت السنة وسيلة هامة لتشجيع التعليم والصحة والتنمية والسلام.

وبالمثل، تنص الفقرة ١٤٥ من الوثيقة الختامية للقمة العالمية (القرار ١/٦٠) على ما يلي:

> ''ونشدد على أن الألعاب الرياضية بوسعها أن تعزز السلام والتنمية وأن تسهم في تهيئة جو من التسامح والتفاهم، ونشجع على إجراء مناقشات في الجمعية العامة للمقترحات المؤدية إلى وضع خطة عمل للألعاب الرياضية والتنمية.''

ويسر شيلي أننا نعمل حالياً على تنفيذ الولاية التي فوضنا بها قادتنا، والتي كانت نتيجة جهود لا تكل بذلها بلدي وبلدان أخرى. وفي هذا السياق، قرر بلدي المشاركة في تقديم مشروع القرار المعنون ''بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي'' ومشروع القرار المعنون ''الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام''، اللذين أُعِدا، على التوالي، من قِبل إيطاليا وتونس، اللتين تود شيلي أن تهنئهما على عملهما الصبور في إعداد مشروعي القرارين.

وتود شيلي أيضاً أن تشكر وتهنئ الأمين العام على تقريره عن الرياضة من أجل السلام والتنمية.

وتعتقد شيلي اعتقاداً راسخاً بأن مشروعي القرارين هذين يمكن أن يوفرا أساساً ممتازاً لجهودنا الرامية لتحقيق الامتثال الكامل للأهداف الإنمائية الرئيسية التي حُددت في إعلان الألفية. وفي هذا السياق، ندرك أن مختلف فروع الرياضة والتربية البدنية المختلفة إنما هي حِرف يزاولها الإنسان مدى الحياة وتشكل أداة مهمة، لا للصحة والنمو

البدني فحسب، بل أيضاً لاكتساب قيم أخلاقية تترك تأثيرا إيجابيا على التماسك الاجتماعي وتيسر الحوار بين الثقافات، ولإشاعة تلك القيم في الداخل.

وهذا هو سبب اقتناع بلدي التام بأنه إذا أُريد لنا أن نستغل كامل إمكانيات الأنشطة الرياضية في إطار السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية، فلا بد من اتخاذ مبادرات أخرى لجعل الألعاب الرياضية أداة فعالة للتنمية والسلام، على الصعيدين الوطني والدولي.

وتستحضر الرياضة والمنافسة الصحية والمثل الأعلى الأولمبي إلى الذهن الصور الإيجابية عن التفاهم وقهر الصعاب، وعن تقدير الجنس البشري في جميع أنحاء العالم. وكان التقليد العريق الخاص بالهدنة الأولمبية بمثابة تعبير مبكر عن الحكمة والمحبة اللتين يجب أن نعيدهما في هذه الحقبة الواعدة وإن تكن مليئة بالصعاب.

ووفقا للقصة التي رُويت من جديد باقتدار بالغ في موسيقى ريتشارد شتراوس، الموسيقار الألماني العظيم، فإن إكليل الغار الأولمبي اقتُطف من الشجرة المقدسة التي تحولت إليها دافني على يد آلهة الأولمب حيث أرادت الآلهة أن تجمع بين الجنس البشري والطبيعة في عناق خالد. وإدراكا من شيلي لما تنطوي عليه هذه الصورة من الجمال والوئام والسلام، فإنها تتعهد بإشراب سباق التتابع الدبلوماسي بالطاقة والأمل.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أكرر تهانئنا الحارة وشكرنا الجزيل لسعادتكم باسم وفد دولة قطر على الطريقة القديرة التي تديرون بها أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، وتأكيدنا لكم على تعاون دولة قطر معكم إلى أبعد حد. وبالإضافة إلى ذلك، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره القيم عن البند ٥٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة (A/60/217) والمعنون ”الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز السلام والتنمية: السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية“.

إن هذا التقرير يؤكد من جديد على الإسهام الهام الذي يمكن أن تقدمه الرياضة والتربية في تحقيق السلام والتنمية، وبالأخص التنمية البشرية. وما زلنا ندعم أهداف منظومة الأمم المتحدة للسنة الدولية للرياضة والتربية البدنية في هذا العام.

وترى دولة قطر أن الرياضة والسلام والتنمية بحاجة إلى أن يُنظر إليها من منظور أوسع. فالمجتمع الدولي يسلم بقدرتها المتلاحمة والداعمة في تفاعل متعاضد. ودأبت الرياضة على أن تكون عاملا هاما في جمع الأشخاص معا في سلام. وما فتئت التربية الرياضية تشكل دائما وسيلة مهمة في تربية الأطفال في مختلف المجتمعات وفي زيادة التسامح والتفاهم بين الثقافات المختلفة والمجموعات العرقية.

وفي هذا المجال، تؤيد دولة قطر هدف إيلاء الاهتمام لمسائل التنمية البشرية في عالم الرياضة وتوسيع تصور الرياضة لكي يشمل الرياضة للجميع. وانطلاقا من تلك المبادئ، دأبت حكومة دولة قطر، بتوجيهات من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، على زيادة أنشطتها في مجال الشباب والرياضة، ومشاركة الجهود الدولية المنشودة وطموحات البشرية في بناء مجتمع مزدهر تتمتع فيه فصائل الشباب بنعماء الرياضة السامية وقيم النهضة الأولمبية العالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، حرصت دولة قطر على مواكبة التطور الإنساني في طموحاتها الرياضية المرتجاة، فعملت على خلق بيئة رياضية صالحة لأجيالها تحقق لها طموحاتها وتكون لها حافزا هاما ومعينا دائما في مسيرة صعودها التنموي وعطائها الخلاق المبدع في بناء نهضة اجتماعية شاملة تواقة

إلى غد أفضل، تقوم دعائمها على التنمية الاجتماعية وتطوير آلية العمل الإنساني المثمر وبلورة وتيرة إنتاجه المبدع.

واستجابة لمتطلبات الشبيبة القطرية وتحقيقا لكل المفاهيم والقيم المنطلقة من الحركة الأولمبية، تقوم دولة قطر بالتركيز على تشييد بيوت الشباب وإقامة المنشآت الرياضية ذات المواصفات الأولمبية وتطوير وسائلها وآلياتها، وهي الآن منهمكة في بناء المدينة الأولمبية في الدوحة، استعدادا لاستضافة الدورة الأولمبية الآسيوية في عام ٢٠٠٦. وفي هذا الخصوص، قامت دولة قطر بنجاح باستضافة كأس العالم للشباب (الفيفا)، واستضافة التصفيات النهائية لكأس العالم عام ١٩٩٤ عن قارة آسيا، مما جعلها قادرة على تحقيق الإنجازات المتمثلة في فريق ألعاب القوى، كما شاركت في الاجتماعات والدورات الأولمبية الرياضية المتعددة.

وهي تنظر إلى مواصلة مسيرتها في استضافة البطولات واللقاءات الأولمبية. وتقوم الهيئة العامة للشباب والرياضة في قطر بمواصلة الجهود الدؤوبة لإبراز قيم التعاون الشبابي وتطوير مفاهيم علاقات شبيبتنا بشباب العالم، وبناء جسور الأمل والتعاون والتفاهم المتبادل والصداقة والتضامن بين الشعوب تحقيقا للأهداف الأولمبية السامية لبناء مستقبل أفضل للإنسان في عالم جديد في القرن الحادي والعشرين، تتعزز فيه ثقة الشعوب وتتلاقى الإرادات الإنسانية لمستقبل مشرق وبناء عالم حافل بالمثل العليا والقيم السامية، وتسمو فيه قدرات التنافس الأولمبي المبدع.

البشرية تحتاج في مطلع القرن الحادي والعشرين، أكثر من أي وقت مضى، إلى جهود مضنية من أجل البحث عن الوفاق بين الشعوب وتحقيقه، ولتحقيق الأمن والسلام الدوليين القائمين على العدل والمساواة في الحقوق والواجبات. وفي هذا الصدد، يجب علينا أن نعزز الممارسات التي تكفل الصلة بين الشعوب والعمل في إطار جماعي تتمكن فيه الرياضة والتربية البدنية من تهيئة الفرص للتضامن من أجل نشر ثقافة السلام وتعزيز المساواة الاجتماعية والجنسانية من أجل الدعوة إلى الحوار والوئام، والاعتراف بإسهام الرياضة والتربية البدنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كأداة لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الأوسع نطاقا للتنمية والسلام والأمن وصونهما داخل الدول وفيما بينها، والنهوض بالوعي الصحي وإذكاء روح الإنجاز وتنشيط التواصل بين الثقافات وترسيخ قيم الجماعة، وتشجيع الحكومات والهيئات الرياضية الدولية والمنظمات المتصلة بالرياضة على وضع وتنفيذ مبادرات شراكة ومشاريع إنمائية تتفق مع برامج التعليم المستخدمة على كافة مستويات التعليم المدرسي من أجل المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعليه، فإن من المهم أن يكون ضمان القضاء على الفقر موضع اهتمام خاص في الحملة الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام لأن السلام ليس مجرد غياب العنف والحرب، بل من الواضح أيضا أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان والتضامن بين جميع الشعوب والحوار بين الثقافات، ويرتبط بالتنمية البشرية المستدامة وحرية نشر المعلومات والمعارف واحتواء الصراعات ومنع نشوبها، وبناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع، والمساواة بين الرجل والمرأة.

ولذا، ما زال التفاعل بين ثقافة السلام والتنمية المستدامة يشكل حجر الزاوية في المشروع الذي يجب أن يكرس المجتمع الدولي نفسه له منذ الآن متسلحا بالإرادة السياسية اللازمة لتحويل التطلعات الأساسية والمشروعة للشعوب إلى عالم يسوده السلم والعدل ويخلو من الشقاء والفقر إلى واقع.

إن السنة الدولية للرياضة والتربية البدينة تعزز أهمية الرياضة وتمكنها من تقديم إسهام مفيد للسلام والأمن الدوليين، وإقامة شراكة دولية بمشاركة الجميع، بما في ذلك القطاع الخاص والاتحادات الدولية للرياضة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية. ومنظومة الأمم المتحدة هي القادرة على توحيد جميع هذه المنظمات المعنية بالرياضة لتعزيز قيمة الرياضة بوصفها شريكاً جدياً لبلوغ هدفي التنمية والسلام.

والرياضة، بطبيعتها، تشرك المواطنين وتدمجهم في المجتمع، وتزيل الحواجز بين المجتمعات، وتحقق التعارف بين الأفراد والجماعات، وتركز على ما يجمع بينهم وتمحو فروقهم الثقافية والإثنية، مما يجعل منها أداة قوية تدعم منع الصراعات وجهود بناء السلام على المستوى العالمي أو داخل المجتمعات، وتعزز الحوار بين الحضارات وحق جميع الشعوب في تقرير المصير والتضامن، ويمكن بواسطتها التصدي للمشاكل العالمية، بحيث يكون إيجاد حل لها مسؤولية مشتركة، وتستجيب لاحتياجات من هم في أمس الحاجة إليها.

وتشكل الرياضة والسلام والثقافة والتزعة الإنسانية واحترام المبادئ الأخلاقية المُثُل الجوهرية للحركة الأوليمبية منذ أن أقيمت الألعاب لأول مرة عام ٧٧٦ ق.م. في موقع أوليمبيا.

وترى دولة قطر أن الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي يعززان، بدون شك، الصداقة والأخوة بين الشعوب، وهما مكونان لا غنى عنهما للنهوض بالسلام والتنمية والتعاون بين الأمم.

وأخيراً، تمثل السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية هدفاً عاماً لأنهما تضطلعان بدور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية، وهي مناسبة لتجديد الالتزام بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ومنها تحقيق السلام والأمن والتنمية، وكذلك الالتزام بالوسائل الكفيلة ببلوغ تلك الأهداف، لاسيما في المرحلة الدقيقة التي يمر بها العالم اليوم، والتي تستوجب المواكبة لنشاط المنظمة ووسائل عملها.

ويرى وفد قطر أنه ينبغي لبلدان العالم في القرن الحادي والعشرين أن تثابر على الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تناصر الروح الرياضية والأوليمبية بهمة وعزم من أجل تعزيز الحوار والتبادل فيما بين الحضارات، والتشجيع على السير بخطى منتظمة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم. وإننا ندعو كل البلدان إلى اغتنام الفرص التي توفرها الرياضة لتعزيز السلام والتنمية. وتتعهد دولة قطر بأن تدعم بإخلاص ذلك المسعى دعماً كاملاً. وفي هذا الخصوص، فإنه من الواضح جداً أن العالم يحتاج إلى السلام الآن كما كان يحتاج إليه سابقاً.

ويسر وفد بلادي أن ينتهز هذه الفرصة لتكرار تأكيد ثقته بالأمم المتحدة بوصفها المؤسسة الرئيسية التي يمكن من خلالها أن يتحقق الوفاق بين الشعوب ويستتب الأمن والسلام الدوليان القائمان على العدل والمساواة في الحقوق والواجبات. والطريق إلى السلام يجب أن يمر عبر التفاهم المتبادل والاحترام والتعاون بين الثقافات والأديان، بغض النظر عن الجنس أو العقيدة، وتسوية الصراعات بالطرق السلمية والترويج لثقافة السلام من خلال الحوار والتعليم. ويرى وفدي أيضاً أن الإرادة السياسية محرك هام للسلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن البند ٤٨ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب).

تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين A/60/L.15 و A/60/L.7.

نتناول أولاً مشروع القرار A/60/L.15، المعنون ”بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي“، المقدم في إطار البند الفرعي (أ).

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.15؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٠/٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار A/60/L.7، المعنون ”الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام“، المقدم في إطار البند الفرعي (ب).

البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار بعد تقديمه: إسبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوكرانيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، زامبيا، قطر، كازاخستان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.7؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٠/٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت، أود أن أُذَكِّر المتكلمين بأن تعليل التصويت يحدد بمدة عشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها.

السيدة غارثيا – ماتوس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نؤكد على التزام جمهورية فنزويلا البوليفارية بالرياضة بوصفها أداة لتحقيق السلام والتنمية. ونسجل أيضاً أن الرياضة تشكل الركيزة الأساسية للسياسات العامة التي تنتهجها الحكومة الفنزويلية حالياً. ونعرب عن تقديرنا ودعمنا لوفد إيطاليا وحكومتها على تقديم مشروع القرار هذا.

ومع ذلك، نود أن ندلي بملاحظة تفسيرية بشأن ما جاء في الفقرة الثامنة من ديباجة المشروع الحالي لكي نوضح لماذا لم نشارك في تقديم مشروع القرار رغم أنه، كما أسلفنا، يتوافق تماماً مع التزاماتنا وسياساتنا.

كما تعلم الجمعية العامة، فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية لا تعترف بالوثيقة الختامية الواردة في A/60/L.1 بوصفها جزءاً من نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥. وعليه، فإن تأويلنا هو أن الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار هذا تشير إلى التزامات ذات طابع عام ينبغي أن تسترشد بها حكوماتنا في تصرفاتها سعياً إلى عالم يسوده السلام وتحتل الرياضة فيه مكانتها اللائقة. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أننا نعترف بالوثيقة الختامية لقمة أيلول/سبتمبر في حد ذاتها باعتبارها نتيجة للقمة التي شارك فيها رؤساء دولنا وحكوماتنا.

أخيراً، وفيما يتعلق بمشروع القرار A/60/L.7*، نود أن نعرب عن تحفظنا بشأن الفقرة الثانية من الديباجة، ليس بسبب الالتزامات الأساسية التي تتضمنها ولكن لأنها تشير صراحة إلى الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ التي، كما ذكرنا من قبل، لا يترتب عليها ولاية أو التزام بالنسبة لجمهوريتنا. ونود أن يسجل ذلك التحفظ في محضر هذه الجلسة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٤٨ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٤٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٣ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروعا القرارين (A/60/L.4/Rev.1 و L.10)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قد أجرت مناقشة بشأن البند ٤٣ من جدول الأعمال إلى جانب البند ٤٢ من جدول الأعمال في جلستيها العامتين ٣٥ و ٣٦ بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

أعطي الكلمة لممثل باكستان كي يعرض مشروع القرار A/60/L.10.

السيد خوخار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض، باسم المقدمين، مشروع القرار المعنون ''تعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون''، الوارد في الوثيقة A/60/L.10.

وبند جدول الأعمال ''ثقافة السلام'' يذكّرنا بالالتزام الذي تم التعهد به قبل ٦٠ عاما، عند اعتماد ميثاق الأمم المتحدة، بأن نمارس التسامح ونعيش معا في سلام وحسن جوار، وأن نضم قوانا لصون السلم والأمن الدوليين، وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

وأُعيد تأكيد ذلك التعهد في إعلان الألفية قبل خمس سنوات عندما قرر زعماء العالم أن قيم الحرية والمساواة والتضامن والتسامح ضرورية في توجيه العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. فيجب على البشر أن يحترموا بعضهم البعض، بكل معتقداتهم وثقافاتهم ولغاتهم المتنوعة. وينبغي عدم الخوف من الاختلافات داخل المجتمعات وفي ما بينها ولا قمعها، بل الاعتزاز بها بوصفها ميزة ثمينة من مميزات الإنسانية.

وكان المظهر الآخر لذلك العزم ما ورد في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من إقرار بالتنوع الثقافي والديني للعالم، والالتزام بتعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال النهوض بالرفاهة البشرية والحرية والتقدم، وعن طريق تشجيع التسامح والاحترام والحوار بين مختلف الثقافات والحضارات والشعوب.

ولإعادة تأكيد تلك الأهداف وإطلاق عهد جديد من الأمل والتعايش السلمي، اعتمدت الجمعية العامة إعلانا بشان ثقافة السلام في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (القرار ٢٤٣/٥٣ ألف). ويضم هذا الإعلان مجموعة من القيم والمواقف والسلوكيات. وهو يبني على المبادئ الواردة في الميثاق للتعاون المتعدد الأطراف، ويشدد على احترام الحياة وإنهاء العنف وتشجيع ممارسة اللاعنف من خلال التعليم والحوار والتعاون، وكذلك الالتزام بالتسوية السلمية للصراعات.

وبعكس توقعات وآمال إنسانيتنا المشتركة، شهد مطلع الألفية الجديدة تحولا كبيرا في العلاقات الدولية. فالمواجهات الخطيرة للحرب الباردة استُبدلت بالحقائق المعقدة وذات الخطورة المماثلة في عالمنا اليوم. وهو عالم يتسم من ناحية بعولمة متزايدة، تزيل المسافات وتقرب بين الشعوب، ويتسم بالإرهاب والعنف والفقر والمرض من ناحية أخرى.

إن التفاوتات المتزايدة بين قوى الدول، والتمييز في إدارة العدالة الدولية، وقمع الطموحات المشروعة للشعوب، وزيادة الفروق الاجتماعية والاقتصادية، أمور قد أفرزت تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين.

ونحن نشهد تدهورا خطيرا في الاهتمام بالمبادئ الأخلاقية العالمية والمشتركة. ووصل التاريخ الإنساني إلى

نقطة حرجة يتعين فيها الاختيار بين عالم يتسم بالسلام والازدهار وعالم تمزقه الصراعات والكوارث العالمية.

وكلنا نعلم أن السلام لا ينفصل عن التسامح والوفاق المتبادلين. والتحدي الذي نواجهه كل يوم هو استبدال الخوف بالقبول، والاضطهاد بالتسامح، والكراهية بالاحترام. فيجب أن يكون التعاون — وليس صراع الحضارات — هو المثال الأعلى لمساعينا المشتركة. ومن شأن تشجيع التفاهم والوئام والتعاون بين الأديان والثقافات أن يزيل قناع الجهل والفكر الخاطئ والإجحاف الذي أصبح شائعا بشكل مأساوي في الآونة الأخيرة.

إن كل الأديان والثقافات تتشاطر مجموعة مشتركة من القيم العالمية. لذلك يجب عدم السماح للدين والثقافة بأن يصبحا منبعا للانقسام، كما يتم تصويرهما أحيانا. ويجب علينا بدلا من ذلك أن نعتز بوحدة وترابط الجنس البشري بغض النظر عن الديانة أو الثقافة التي ننتمي إليها.

وبأخذ ذلك السياق في الاعتبار، أدرجت باكستان مشروع قرار في جدول أعمال الجمعية العامة، للسنة الثالثة على التوالي، بعنوان ”تعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون“.

يقر مشروع القرار هذا بأن الحوار والتفاهم بين الأديان، بما في ذلك الوعي بالاختلافات والقواسم المشتركة بين الشعوب والحضارات، يسهمان في الحل السلمي للصراعات والمنازعات ويحدان من احتمالات العنف. ويقر المشروع بإسهام مختلف المبادرات على الصُعُد الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك المبادرة الباكستانية المسماة الاعتدال المستنير، من أجل تشجيع التفاهم والتسامح المتبادلين بين شعوب العالم.

ورغم إقرار مشروع القرار بوجود تحديين هما التعصب والصراع وبأنهما السبب في انقسامات بين دول ومناطق ويشكلان تهديدا للعلاقات السلمية بين الدول، فهو يؤكد أن جميع الثقافات والحضارات تتشاطر مجموعة مشتركة من القيم العالمية ويمكن أن تسهم في إثراء البشرية. والفقرة ١٥ من المنطوق تطلب إلى الأمين العام أن يكفل التوزيع الواسع النطاق لمواد الأمم المتحدة ذات الصلة والمتعلقة بالقرار وبأكثر عدد ممكن من اللغات عبر منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مراكز الإعلام.

وأغتنم هذه الفرصة لأعلن أنه بالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار المذكورين فيه، انضمت إليهم أيضا إسبانيا وإندونيسيا وأوزبكستان وتايلند وتركيا والجزائر والجمهورية الدومينيكية وقيرغيزستان.

وإنني واثق بأن الجمعية العامة ستوافق بالإجماع على مشروع القرار، مثلما فعلت في الدورتين السابقتين. وستكون هذه الموافقة تأكيدا من أعضاء المجتمع الدولي على التزامهم الجماعي بالنهوض بأهداف التفاهم والوئام والسلام في العالم، وكذلك الأمن والرخاء بين جميع الدول والشعوب بكل أديانها وثقافاتها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين A/60/L.4/Rev.1 و A/60/L.10.

نتناول أولا مشروع القرار A/60/L.4/Rev.1، المعنون ”تشجيع الحوار بين الأديان والتعاون من أجل السلام“.

قرأ ممثل باكستان أسماء المقدمين الإضافيين لمشروع القرار. والبلدان التالية أيضا أضافت أسماءها إلى القائمة: الأرجنتين، وبليز، وتركمانستان، وترينيداد وتوباغو، والسلفادور، وسلوفينيا، والسودان، وغواتيمالا، وغينيا – بيساو، والكاميرون، وكمبوديا، ومصر، ومنغوليا، وهايتي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.4/Rev.1؟

اعتُمد مشروع القرار *A/60/L.4/Rev.1* (القرار ١٠/٦٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار A/60/L.10، المعنون ''تعزيز التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.10؟

اعتُمد مشروع القرار A/60/L.10 (القرار ١١/٦٠).

الرئيس بالنيابة و (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي ترغب في التكلم تعليلا للموقف من القرارين اللذين اعتمدا من فورهما.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن تعليلات الموقف تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة غارسيا – ماتوس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): كما أوضحنا في مناقشتنا للبند ٤٣ من جدول الأعمال، ''ثقافة السلام''، الأسبوع الماضي، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد على التزامها بالبرنامج العالمي للحوار بين الحضارات وبالإعلان العالمي للتنوع الثقافي. ونشارك في روح هذين القرارين ونوافق على مضمونهما.

ولكن لدينا تحفظات فيما يتعلق بالفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار A/60/L.10 والفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار A/60/L.4/Rev.1، لا بسبب مسائل موضوعية، ولكن لأن الفقرتين تشيران إلى الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي، كما أوضحنا في مناسبة أخرى في هذه القاعة، ليس لها شرعية بالنسبة لبلدي. وتلك الوثيقة، لما تتضمنه من عيوب الإغفال، لا توفر ولاية على الجمهورية ولا تفرض التزاما عليها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٣ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نمضي أكثر، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الوثيقة A/INF/60/3/Rev.2، التي تتضمن برنامجا منقحا للعمل وجدولا زمنيا منقحا للجلسات العامة التي ستعقد خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، تم إصدارها صباح هذا اليوم. وتتضمن الوثيقة المنقحة تغييرات فيما يتعلق بالنظر في البند ١٤ من جدول الأعمال، ''الحالة في الشرق الأوسط''، والبند ١٥ من جدول الأعمال، ''قضية فلسطين''.

وإضافة إلى ذلك، تم إرجاء النظر في البند ٤٩ من جدول الأعمال، ''تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية''، إلى تاريخ لاحق.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي ببيان قصير فيما يتعلق بنظر الجمعية في البند ٤٩ من جدول الأعمال.

عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٣/٥٦، المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ستعقد المرحلة الثانية من المؤتمر العالمي المعني بمجتمع المعلومات في تونس العاصمة، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ويشكل مؤتمر القمة، في مرحلتي جنيف وتونس العاصمة كلتيهما، مناسبة هامة، وسيكون إضافة كبيرة لسلسلة المؤتمرات الرفيعة المستوى التي

عقدت مؤخرا بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وفي مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في أيلول/سبتمبر، ألزم قادتنا أنفسهم بالوثيقة الختامية، في جملة أمور، ببناء مجتمع معلومات محوره الإنسان ويتسم بالشمول بغية تعزيز إتاحة الفرص الرقمية للجميع من أجل المساعدة في سد الفجوة الرقمية، ووضع إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية، والتصدي للتحديات الجديدة التي تواجه مجتمع المعلومات من خلال تنفيذ نتائج مرحلة جنيف من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات وضمان نجاح المرحلة الثانية من ذلك المؤتمر المزمع عقده في تونس العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

وبغية الوفاء بذلك الالتزام، أناشد الدول الأعضاء المشاركة على أعلى مستوى ممكن في مؤتمر القمة الذي سيعقد في تونس العاصمة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفضلا عن ذلك، أناشد جميع الدول الأعضاء أن تكثف جهودها لاختتام المفاوضات بشأن المسائل المعلقة في العمل التحضيري المستمر لعقد مؤتمر القمة. والواقع أن الأمر الأساسي هو أن يتوصل مؤتمر القمة إلى قرارات توافقية، مما يمكننا جميعا من المضي قدما في هذا العصر الجديد للتكنولوجيا المتطورة بأهداف مشتركة وبوسائل قوية لتحقيقها.

ونظرا لأن الغرض من هذا المسعى هو بناء مجتمع للمعلومات محوره الإنسان ويتسم بالشمول، فإن الإسهام الايجابي في مؤتمر القمة الذي يقدمه جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، يحظى أيضا بأهمية بالغة. وإنني على ثقة بأن أعضاء الجمعية العامة يتطلعون إلى أن يتلقوا تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية عن نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في أقرب وقت ممكن بعد انتهاء المؤتمر.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في البنود الواردة في الوثيقة A/INF/60/3/Rev.2 مفتوحة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.